الأمم المتحدة

A/71/6 (Prog. 27)

الجمعية العامة

Distr.: General
22 February 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
البند ١٣١ من القائمة الأولية*
تخطيط البرامج

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين

البرنامج ٢٧
الأنشطة المشتركة التمويل

المحتويات

الصفحة

ألف - لجنة الخدمة المدنية الدولية ٢
باء - وحدة التفتيش المشتركة ٣
جيم - مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ٦
الولايات التشريعية ١٢

* A/71/50.

080316 030316 16-02764 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ألف - لجنة الخدمة المدنية الدولية

التوجه العام

٢٧-١ أنشأت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٣٥٧ (د-٢٩)، لجنة الخدمة المدنية الدولية من أجل تنظيم وتنسيق شروط الخدمة في النظام الموحَّد للأمم المتحدة. وتعمل اللجنة، بموجب نظامها الأساسي، بصفتها جهازا فرعيا تابعا للجمعية العامة. وهي تؤدي مهامها إزاء الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى التي تشترك في النظام الموحد للأمم المتحدة. وتسترشد اللجنة في أداء مهامها بالمبدأ الوارد في الاتفاقات المبرمة بين الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، وهو المبدأ الذي يهدف إلى إقامة خدمة مدنية دولية موحدة عن طريق تطبيق معايير ومنهجيات وترتيبات موحدة فيما يتعلق بشؤون الموظفين. وكُلفت اللجنة أيضا، من خلال قرارات الجمعية ٥١/٢١٦ و ٥٢/٢١٦ و ٦٧/٢٥٧، بالقيام بدور ريادي في وضع نهج مبتكرة في مجال إدارة الموارد البشرية باعتبار ذلك جزءا من الإصلاح الشامل على صعيد المنظمات وفيما يتعلق بالاستعراض الشامل لمجموعة عناصر الأجر في النظام الموحد.

الهدف لفترة السنتين، والإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز، ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: تحسين الإطار التنظيمي لشروط الخدمة في النظام الموحد للأمم المتحدة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) اتخاذ الجمعية العامة للقرارات على أساس البيانات الدقيقة والكاملة	النسبة المئوية لتوصيات اللجنة التي تعتمدها الجمعية العامة
(ب) وضع أنظمة فعالة ومرنة ومبسطة للأجور والاستحقاقات بموجب مبدأي نوبلمير وفليمينغ، تفي باحتياجات المنظمات	النسبة المئوية للمنظمات المشتركة في النظام الموحد التي تعرب عن رضاها إزاء نظام الأجور والاستحقاقات
(ج) تحديث تصنيفات تسوية مقر العمل وعتبات إعانة الإيجار وتصنيفات التنقل/المشقة للنظام الموحد للأمم المتحدة	'١' تقليص الفترة الزمنية الفاصلة بين تقديم طلبات إجراء الدراسات الاستقصائية لتكلفة المعيشة وإجرائها، وتقليص تلك الفترة في عدد من مراكز العمل المشمولة بالاستعراض المتعلق بتصنيفات المشقة والتنقل '٢' زيادة عدد كيانات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمتعددة الأطراف التي توفر الدعم لأقل البلدان نموا في مشاركتها في العمليات الدولية ذات الصلة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
	أبابا، واتفاق باريس، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠
(د) تحديث نظام معدلات بدل الإقامة اليومي	تحقيق معدل إنجاز قدره ١٠٠ في المائة فيما يتعلق بتحديث نظام معدلات بدل الإقامة اليومي

الاستراتيجية

٢٧-٢ كي تحقق اللجنة أهدافها، يتضمن برنامج عملها الأهداف التالية: (أ) مواصلة تطوير وتعزيز النظام الموحد للمرتبات والبدلات والاستحقاقات بموجب مبدأي نوبلمير وفليمينغ؛ (ب) تحقيق التساوي بين القدرة الشرائية للمرتبات على النطاق العالمي من خلال تصنيفات تسوية مقر العمل؛ (ج) وضع وتعهد نظام لتقييم العمل بصورة منصفة وغير ذلك من نظم إدارة الموارد البشرية؛ (د) توفير التوجيه والمشورة بشأن إدارة تلك النظم؛ (هـ) توفير الدعم الفني للدول الأعضاء والمنظمات المشتركة في النظام الموحد (بما في ذلك اتحادات الموظفين) في إصلاح وتعهد نظام متسق وفعال لإدارة الموارد البشرية يكون موائما بشكل أفضل لتحقيق غايات المنظمات وأهدافها.

باء - وحدة التفتيش المشتركة

التوجه العام

٢٧-٣ وفقا للنظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة (انظر قرار الجمعية العامة ١٩٢/٣١، المرفق)، يتمتع المفتشون بأوسع السلطات للتحقيق في جميع المسائل ذات الصلة بكفاءة الخدمات وحسن استخدام الأموال، ويقدمون رأيا مستقلا في هذه المسائل، من خلال عمليات التفتيش والتقييم، يرمي إلى تحسين الإدارة والأساليب المتبعة وتحقيق قدر أكبر من التنسيق بين مؤسسات النظام الموحد. ويتعين على الوحدة أن تتيقن من أن الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات تجري على نحو يحقق أقصى قدر من الاقتصاد في التكاليف ومن أن استخدام الموارد المتاحة للقيام بتلك الأنشطة يتم على النحو الأمثل.

٢٧-٤ وتضطلع الوحدة، وفقا للمادة ١ من نظامها الأساسي، بمهام إزاء الجمعية العامة، وكذلك إزاء الهيئات التشريعية لمؤسسات النظام الموحد للأمم المتحدة، وتكون مسؤولة أمامها.

٢٧-٥ واستنادا إلى النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، تستخدم الوحدة ثلاث أدوات تنظيمية لتنفيذ الإدارة على أساس النتائج، وهي: برنامج عملها (المادة ٩)، وتقريرها

السنوي (المادة ١٠)، وميزانيتها لفترات السنتين (المادة ٢٠). ويقدَّم برنامج العمل في إطار التقرير السنوي الذي تبلِّغ الوحدة من خلاله عن أدائها ويخضع لتقييم الجمعية العامة.

٢٧-٦ ووفقا للمادة ١٩ من النظام الأساسي للوحدة، يقدم الدعم للوحدة أمينٌ تنفيذي ومَنْ يؤذن لهم من موظفين وفقا للمادة ٢٠ من النظام الأساسي.

٢٧-٧ وكما هو محدد في نظام متابعة تقارير الوحدة، الذي أيدته الجمعية العامة في قرارها ١٦/٥٤، لكي تتمكن الهيئات التشريعية للمنظمات المشارِكة من تحقيق الاستفادة الكاملة والفعالة من تقارير الوحدة، يجب أن تكون التوصيات الصادرة عن الوحدة محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وذات صلة ومحددة المدة الزمنية.

٢٧-٨ وتؤدي أمانة الوحدة دورا هاما يتمثل في مساعدة الوحدة في هذا الصدد وفي رصد درجة قبول التوصيات وتنفيذها بعد صدورها للإبلاغ عن ذلك في التقرير السنوي للوحدة.

٢٧-٩ ويعكس هذا الإطار الاستراتيجي الطريقة التي تدعم بها أمانة الوحدة عمل المفتشين، ويركز على قياس أداء الأمانة. ولكن ينبغي الإشارة إلى أن الرقابة، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٦٣، هي مسؤولية مشتركة بين الدول الأعضاء والمنظمات والهيئات الرقابية الداخلية والخارجية.

٢٧-١٠ والإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة، الوارد بيانها أدناه، مستقاة من الأولويات الاستراتيجية الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل لوحدة التفتيش، على النحو المحدد في إطارها الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩ (A/63/34، المرفق الثالث)، المقدم إلى الجمعية العامة للنظر فيه والذي سلمت به الجمعية في الفقرة ١٧ من قرارها ٢٧٢/٦٣. وفي عام ٢٠١٢، استكملت الوحدة الإطار الاستراتيجي، على نحو ما طلبت الجمعية في قرارها ٢٧٠/٦٥ (انظر الوثيقة A/66/34، المرفق الأول). وتستند المؤشرات التالية إلى الصيغة المنقحة من الإطار الاستراتيجي الطويل الأجل.

الهدف لفترة السنتين، والإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز، ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: تحسين كفاءة البرامج والبرامج الفرعية وفعاليتها وصلتها بالموضوع

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء وأمانات المنظمات المشارِكة على اتخاذ قرارات مناسبة التوقيت تؤدي إلى تحسين كفاءة البرامج والبرامج الفرعية وفعاليتها وصلتها بالموضوع	'١' ارتفاع معدل قبول الهيئات التشريعية والمنظمات المشارِكة للتوصيات على نطاق المنظومة، التي جُمعت على مدى السنوات الثلاث الماضية
	'٢' ارتفاع معدل تنفيذ المنظمات المشارِكة والهيئات التشريعية للتوصيات المقبولة على نطاق المنظومة، التي جُمعت على مدى السنوات الثلاث الماضية
(ب) تحسين قدرة المنظمات المشارِكة على كفالة أن تنظر هيئاتها التشريعية في الوقت المناسب وبطريقة مستنيرة في تقارير الوحدة والتوصيات الواردة فيها	زيادة النسبة المئوية للمنظمات المشارِكة التي توفر معلومات مستكملة ضمن المهل الزمنية المحددة عن طريق إدخال هذه المعلومات في نظام التتبع الإلكتروني على الإنترنت
(ج) زيادة التوعية بتقارير الوحدة وملاحظاتها وإبرازها	'١' زيادة عدد وسائل التوعية المتعلقة بإصدار تقارير الوحدة وملاحظاتها ورسائلها الإدارية (الموقع الشبكي للوحدة، ومقالاتها على الإنترنت، ورسائلها الإخبارية، والتنبيهات التي ترسلها بالبريد الإلكتروني، والنشرات الصحفية التي تصدرها في كل فترة سنتين)
	'٢' زيادة عدد أنشطة التوعية ذات الصلة بعمل الوحدة (اجتماعات جهات التنسيق التابعة للوحدة، والاجتماعات مع الرؤساء التنفيذيين، وإبلاغ الدول الأعضاء عن الإحاطات، والأنشطة الجانبية، والإبلاغ عن حلقات العمل المنظمة في كل فترة سنتين)

الاستراتيجية

٢٧-١١ من المتوقع خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ أن تستمر الوحدة في الاستفادة في عملها من نتائج الإصلاحات التي نُفذت في السنوات الماضية. وكما لوحظ أعلاه، قدمت الوحدة، في تقريرها السنوي لعام ٢٠١١، الصيغة المنقحة لاستراتيجيتها الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل المنقحة (A/66/34، المرفق الأول)، التي ستحدد النُهج التي تتناول بها الأمانة أعمالها، بما في ذلك: (أ) وضع نَهج أكثر استراتيجية في اختيار المسائل التي سيشملها برنامج

العمل من خلال التعاون مع الدول الأعضاء، وسائر الهيئات الرقابية، والمنظمات المشارِكة، ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لإشراكها بشكل نشط في وضع إطار مفاهيمي لبرنامج العمل، وكذلك من خلال مواكبة التطورات الرئيسية في مجالات الإصلاح الرئيسية ذات الصلة بعمل المنظمة؛ فبناء على طلب الدول الأعضاء، سيواصل برنامج العمل تركيزه على المسائل المطروحة على نطاق المنظومة بهدف تحقيق الاتساق في المجالات الاستراتيجية ذات الأولوية؛ و (ب) تعزيز نظام متابعة تنفيذَ التوصيات من خلال تعهد نظام التتبع الذي أنشأته الوحدة على شبكة الإنترنت ومواصلة تطويره؛ ووضع استراتيجيات رئيسية لإدارة المعارف والتوعية من أجل ضمان استخدامٍ أفضل لمنتجات الوحدة؛ و (ج) الاستعراض المنهجي والدوري للتنظيم والإدارة في المنظمات المشارِكة، وينبغي أن يتيح هذا الأمر للوحدة وضع نظرة عامة وبلورة فهم على نطاق المنظومة لأداء المنظمات المشاركة؛ إذ إن هذه الاستعراضات الخاصة بكل وكالة على حدة ستتيح أيضا تحديد المسائل المطروحة على نطاق المنظومة والمسائل البنيوية العامة التي يتعين معالجتها في الاستعراضات والتقييمات المواضيعية؛ و (د) تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عمليات التقييم الذاتي واستعراض الأقران التي جرت في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ واستهدفت أنشطة الوحدة، لكفالة استناد عمل الوحدة إلى أحدث الأساليب في ميادين التقييم والتفتيش والتحقيقات؛ و (هـ) تعزيز قدرات موظفي التقييم من خلال وضع برامج تدريبية مناسبة في المجالات ذات الصلة التي تهم الوحدة؛ إذ سيركز هذا التدريب من الناحية الاستراتيجية على منهجيات التقييم وأساليب التحقيق وكذلك على مجالات الإصلاح الرئيسية في عمل الأمم المتحدة.

جيم - مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

التوجه العام

٢٧-١٢ تقع على عاتق مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق مسؤولية تعزيز الاتساق والتعاون والتنسيق في سياسات وبرامج وأنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وفقا لولاية كل منها واستجابة لقرارات الهيئات الحكومية الدولية. وفي عام ٢٠٠١، عُهد إلى المجلس، الذي يتألف من الأمين العام والرؤساء التنفيذيين لجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بولاية لجنة التنسيق الإدارية السابقة (التي أنشئت في عام ١٩٤٦ بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣ (د-٣))[(١)]. ويستند مجلس الرؤساء

(١) انظر مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٢١/٢٠٠١.

التنفيذيين في عمله إلى ثلاث ركائز هي: اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وتقدم اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى الدعمَ لوضع السياسات والاستراتيجيات والتوجيهات التي تمكن منظومة الأمم المتحدة من مواجهة ما يستجد من تحديات ذات صلة بالتعاون والتنمية الدوليين. وتوفر اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التوجيهَ السياساتي إلى مؤسسات المنظومة بشأن المسائل الإدارية والتنظيمية والمتعلقة بالأمن والسلامة التي تهم المنظومة برمتها وتعزز التعاون والتنسيق بين الوكالات بشأن هذه المسائل، وتساعد في إدارة النظام الموحد للأجور والاستحقاقات. أما مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والتي أصبحت الركيزة الثالثة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في عام ٢٠٠٨، فهي المسؤولة عن تنسيق عمليات التنمية على الصعيد القطري. والمجلس بركيزتيه المتمثلتين في اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، يتلقى المساعدة والدعم من أمانة واحدة ممولة بشكل مشترك، أما مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فتتلقى الدعم من مصدر تمويل آخر.

٢٧-١٣ وفي فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، سيواصل المجلس تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء في مسعاها إلى التحقيق الكامل للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ونتائج المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومعاونتها على استدامة جهود التنفيذ. وسيعمق المجلس فهم الاستجابات المشتركة للتحديات العالمية ذات الأولوية القصوى وسيعمل على تنسيق تلك الاستجابات، بما فيها المتعلقة منها بالقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة، وتغير المناخ، والمسائل الإنسانية، ومنع نشوب النزاعات وحفظ السلام، وثورة البيانات، وجرائم وأمن الفضاء الإلكتروني، وذلك وفقا للولايات الحكومية الدولية؛ وسيحقق تعبئة شاملة ومحددة الأغراض للموارد والقدرات؛ ويعزز تبادل المعارف؛ ويساعد على زيادة الشفافية والمساءلة. وسيواصل المجلس تعزيز دعم منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظومة؛ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ؛ وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول)؛ والتنمية المستدامة لأفريقيا ضمن الإطار العام للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وسيواصل بنشاط دعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومنظورات الشباب في تصميم سياسات وبرامج المنظومة وتنفيذها ورصدها وتقييمها، وفقا للولايات الحكومية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل المجلس بذل جهوده الرامية إلى كفالة أمن وسلامة موظفي منظومة الأمم المتحدة وأماكن العمل التابعة لها وأصولها، بسبل منها تعزيز الدعم على نطاق المنظومة لنظام فعال وموحد لإدارة الأمن.

٢٧-١٤ وسيواصل المجلس، من خلال لجنته البرنامجية الرفيعة المستوى، تشجيع إيجاد الحلول المتكاملة لتحديات التنمية المستدامة، والعمل الإنساني، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان؛ وسيعمل على تحقيق أقصى حد ممكن من أوجه التآزر فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عن طريق الإجراءات المشتركة؛ ويعزز الاتساق في مجالي القواعد والسياسات على نطاق المنظومة في إطار الاستجابة للولايات الحكومية الدولية. وسيظل من أولويات اللجنة تعزيز الاتساق والفعالية في مساهمة المنظومة في النهوض بتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها. وفي موازاة ذلك، ستواصل اللجنة مسح وتحديد القضايا البرنامجية المستجدة التي تتطلب استجابة على نطاق المنظومة ودعم النهج المشتركة، بسبل منها استكشاف إمكانية وضع نماذج جديدة للشراكات، بشأن المسائل ذات الأولوية من قبيل تعزيز السلام، وإقامة مجتمعات يسودها العدل ويجد فيها الجميع متسعا لهم؛ ومنع نشوب النزاعات، وبناء القدرة على التكيف؛ والمياه، والطاقة، وتغير المناخ؛ والحد من مخاطر الكوارث؛ والهجرة والتنمية؛ والتوسع الحضري؛ والجنسانية والشباب؛ والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة.

٢٧-١٥ وسيعمل مجلس الرؤساء التنفيذيين، من خلال لجنته الإدارية الرفيعة المستوى، على توطيد التعاون فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في المجالات التالية: تعزيز المساءلة والشفافية؛ ومواءمة ممارسات إدارة الموارد البشرية على نحو يتوافق مع الإصلاحات التي وافقت عليها مجالس إدارة المنظمات الأعضاء؛ واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحسين الإدارة وتحسين إنجاز البرامج؛ وتشجيع أفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجال الإدارة بسبل منها ممارسات الأعمال المعترف بها بصورة متبادلة والمنسقة باطّراد. وفي مجال إدارة الموارد البشرية، سوف يستمر التعاون النشط مع لجنة الخدمة المدنية الدولية ومؤسسات النظام الموحد للأمم المتحدة على تنفيذ قرارات الجمعية العامة بعد استكمال الاستعراض الشامل لمجموعة عناصر الأجر في النظام الموحد، وعلى المواءمة بين الممارسات والإجراءات المتعلقة بالموارد البشرية. وفي مجالي الشؤون المالية والمتعلقة بالميزانية، سوف يستمر التركيز على ما يلي: دعم الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة ككل؛ وتوسيع نطاق مبادرة خدمات الخزانة المشتركة؛ وزيادة تطوير أفضل الممارسات المالية والمتعلقة بالميزانية. وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سوف يستمر إيلاء العناية لتعزيز قدرة الوكالات على أن تتصدى بشكل فعال ومنسق لتحديات أمن الفضاء الإلكتروني، والاستجابة للدعوات إلى الاستخدام المنسق للنظم المركزية لتخطيط الموارد، ودعم التنسيق فيما بين الوكالات في استخدام البيانات والقدرات التحليلية.

٢٧-١٦ وستواصل أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين توفير الدعم بكفاءة وفعالية في امتثال تام لقرارات الدول الأعضاء، بطرق منها كفالة أن تكون مناقشات المجلس وآلياته الفرعية مدعومة بمواد تحليلية سليمة؛ ودعم المجلس وآلياته الفرعية في تطوير هياكل دورات كل منها ومضمونها وتنظيمها؛ وتطوير تحليلات ومعلومات تساعد المجلس على زيادة فهم احتمالات ازدواجية الأنشطة وتداخلها في مجالات محددة؛ ومساعدة المجلس في وضع منهجية على نطاق المنظومة لمختلف الوكالات العاملة على القضايا نفسها. وستتولى الأمانة أيضا تسهيل تدفق المعلومات بطريقة منتظمة ومهيكلة إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والجمهور العام بشأن القرارات التي تتخذها الوكالات بصورة مشتركة، والإحصاءات المتعلقة بالموارد والسياسات والممارسات، والاتجاهات والتطورات الرئيسية التي تهم المنظومة ككل. وسيستمر في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ تعاون المجلس مع الهيئات الحكومية الدولية، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتعاون أمانة المجلس مع لجنة البرنامج والتنسيق.

الهدف لفترة السنتين، والإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز، ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: الاستفادة من القدرة الجماعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتحقيق نتائج أفضل في الاستجابة للولايات الحكومية الدولية والتحديات الناشئة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز تأثير الولايات الحكومية الدولية من خلال تحسين التنسيق والاتساق فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	عدد الأنشطة المشتركة أو التكميلية و/أو المبادرات المتخذة على نطاق المنظومة، تحت إشراف مجلس الرؤساء التنفيذيين ولجنتيه الرفيعتي المستوى والشبكات التابعة لهما من أجل تحسين التنسيق والاتساق بشأن المسائل البرنامجية والتنفيذية والإدارية، من قبيل السياسات والنهج البرنامجية والإدارية المشتركة، والبيانات على نطاق المنظومة، والاستراتيجيات والأعمال التحضيرية وأعمال المتابعة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة
(ب) تنفيذ الولايات الحكومية الدولية بشكل أفضل من خلال زيادة كفاءة وفعالية مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	عدد الأنشطة المشتركة أو التكميلية و/أو المبادرات المنسقة على نطاق المنظومة المتخذة تحت إشراف مجلس الرؤساء التنفيذيين ولجنتيه الرفيعتي المستوى والشبكات التابعة لهما من أجل زيادة الكفاءة والفعالية، من قبيل الإجراءات والممارسات الإدارية والنماذج والمعايير والمبادئ التوجيهية والترتيبات التنفيذية المشتركة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تحسين عملية صنع القرار في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء من خلال تعزيز تبادل البيانات والمعلومات	عدد الأنشطة المشتركة أو التكميلية و/أو المبادرات المنسقة على نطاق المنظومة المنفذة تحت إشراف مجلس الرؤساء التنفيذيين ولجنتيه الرفيعتي المستوى والشبكات التابعة لهما من أجل تعزيز سبل الحصول على البيانات وتبادل المعارف فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومع الدول الأعضاء، من قبيل إنشاء مجموعات البيانات، والبرامج المشتركة، ومستودعات المعارف، وإصدار المنشورات، وتأسيس المواقع الشبكية
(د) اتخاذ الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة قرارات مستنيرة فيما يتعلق بدعم الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	'١' تقديم جميع المعلومات عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الوقت المناسب لتنظر فيها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بغرض دعم الامتثال لتلك المعايير '٢' إبلاغ الدول الأعضاء في الوقت المناسب بجميع المعلومات المتعلقة بامتثال مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (في مرحلة ما بعد التنفيذ)

الاستراتيجية

٢٧-١٧ خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، ستقوم اللجنتان الرفيعتا المستوى، دعماً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، بإشراك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بطريقة نشطة في إطار مشترك لاتخاذ إجراءات استراتيجية تتعلق بتعزيز الاتساق في عمل منظومة الأمم المتحدة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، وبشأن المسائل التنظيمية والإدارية بغية تعزيز قدرة مؤسسات النظام الموحد عن طريق الاستخدام المتسق والمنسق للموارد والقدرات والمعارف. وستركز اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى على تحقيق قدر أكبر من التآزر فيما بين سياسات وبرامج مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بغية تعميق أثرها العام في مساعدة البلدان على بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وستواصل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تعزيز الاتساق والتنسيق فيما يتعلق بالعمليات على المستوى القطري. وستستغل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى شبكاتها الفنية المعنية بالشؤون المالية والمتعلقة بالميزانية، والأمن، والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمشتريات، والشؤون القانونية، والمسائل المتعلقة بالمجالات الطبية، في نشر أفضل الممارسات ونُهج الإدارة الحديثة والشراكات في جميع المجالات الإدارية. وستستخدم

الآليات الفرعية الثلاث، كلما كان ذلك ضرورياً، الشبكاتِ وأفرقة العمل والأفرقة العاملة والمجموعات المشتركة بين الوكالات من أجل تعزيز الروابط بين عمل المنظومة المعياري والتنفيذي.

٢٧-١٨ وفيما يتعلق بدعم امتثال مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، سيركز فريق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة على ما يلي: (أ) تيسير تبادل المعلومات ودعم المؤسسات فيما يتعلق بدعم الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك الدعم في مسائل فنية محددة ورصد وتنسيق النظم المحاسبية/نظم الإبلاغ المتنوعة، من خلال الاتصال عبر شبكة الإنترنت والبريد الإلكتروني وإعداد التقارير وعقد الاجتماعات؛ و (ب) دعم تقديم مدخلات في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ودعم فهم التغيرات المدخلة على تلك المعايير من خلال رصد التطورات، وإعداد التقارير عن مشاريع المعايير، وحضور اجتماعات مجلس المعايير، وتزويد مؤسسات النظام الموحد للأمم المتحدة في الوقت المناسب بالمعلومات المتعلقة بتلك التطورات.

الولايات التشريعية

ألف - لجنة الخدمة المدنية الدولية

قرارات الجمعية العامة

٣٣٥٧ (د-٢٩)	النظام الأساسي للجنة الخدمة المدنية الدولية
٢١٦/٥١ و ٢١٦/٥٢	النظام الموحد للأمم المتحدة: تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية

باء - وحدة التفتيش المشتركة

قرارات الجمعية العامة

١٩٢/٣١	النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة
٢٣٣/٥٠، و ٢٨٤/٥٧ ألف وباء، و ٢٨٦/٥٨ و ٢٦٧/٥٩ و ٢٥٨/٦٠ و ٢٣٨/٦١ و ٢٢٦/٦٢	وحدة التفتيش المشتركة
٢٤٦/٦٢	تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٠٧ وبرنامج عملها لعام ٢٠٠٨
٢٧٢/٦٣	تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٠٨ وبرنامج عملها لعام ٢٠٠٩
٢٦٢/٦٤	تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٠٩ وبرنامج عملها لعام ٢٠١٠
٢٧٠/٦٥	تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٠ وبرنامج عملها لعام ٢٠١١
٢٥٩/٦٦	وحدة التفتيش المشتركة
٢٥٦/٦٧	وحدة التفتيش المشتركة
٢٦٦/٦٨	وحدة التفتيش المشتركة
٢٧٥/٦٩	وحدة التفتيش المشتركة

جيم - مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٣ (د-٣)	لجنة التنسيق
٣٢١/٢٠٠١	مواصلة النظر في تقرير الاستعراض العام السنوي للجنة التنسيق الإدارية

قرارات الجمعية العامة

٢٠٨/٦٢	الاستعراض الشامل الذي يُجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة
٢٧٧/٦٢ و ٣١١/٦٣ و ٢٨٩/٦٤	الاتساق على نطاق المنظومة
٨/٦٦ و ٢٣٦/٦٧ و ٢٠/٦٨ و ١٧/٦٩ و ٨/٧٠	تخطيط البرامج
٢٢٦/٦٧	الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة
١/٧٠	تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠